



الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE



وزارة المالية
MINISTÈRE DES FINANCES

الادارة العامة للموارد و التوازنات



التقرير النصف سنوي لميزانية الدولة

الى موفى السداسي الثاني
من سنة 2021

ملاحظات

- (1) المعطيات معدة بحساب المليون دينار تونسي،
- (2) يتم إعداد البيانات طبقا للقانون الأساسي للميزانية (قانون عدد 15-2019 بتاريخ 13 فيفري 2019)،
- (3) تعد البيانات على أساس الاستخلاص بالنسبة للموارد والدفع بالنسبة للنفقات.

المنهجيات و المفاهيم

مقدمة

الظرف الاقتصادي

موارد الدولة

I. موارد ميزانية الدولة 15

II. موارد الخزينة 22

تكاليف الدولة

I. تكاليف ميزانية الدولة 23

II. تكاليف الخزينة 26

عجز ميزانية الدولة

1. المصطلحات

قانون المالية: يقدر قانون المالية لكل سنة جملة موارد الدولة و تكاليفها. و يحدد التوازن المالي الناتج عنها و ينص على طبيعتها و توزيعها و يرخص فيها في إطار مخططات التنمية و الميزان الاقتصادي و في إطار الميزانية متوسط المدى. وفقا للأهداف و النتائج المنتظرة للبرنامج المنصوص عليها بقانون المالية و حسب التوازنات العامة.

موارد الدولة: تشمل موارد الميزانية و تدرج في شكل مداخيل و تمثل المداخيل الذاتية للدولة و موارد الخزينة و توظف في تمويل الميزانية،

تكاليف الدولة: تشمل تكاليف الميزانية و تدرج في شكل نفقات و تكاليف الخزينة.

عجز ميزانية الدولة: هو الفارق بين مداخيل ميزانية الدولة و نفقاتها،

مداخيل ميزانية الدولة: تشتمل على المداخيل الجبائية و المداخيل غير الجبائية و الهبات،

المداخيل الجبائية: تتكون من خمس أصناف: الأداءات على الدخل و الأرباح و المكاسب الرأسمالية، الأداءات على النقل، الأداءات على السلع و الخدمات، معالم على التجارة الخارجية و المعاملات الدولية، معالم و أداءات أخرى،

المداخيل غير الجبائية: تتكون من أربع أصناف: مداخيل الملكية، مبيعات سلع و خدمات، خطايا و عقوبات و مصادرات، مداخيل غير جبائية أخرى،

الهبات: تتكون من صنفين: الصنف العاشر: هبات ميزانية الدولة، الصنف الحادي العاشر: هبات موظفة،

الحسابات الخاصة: تشمل الحسابات الخاصة على الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة.

تحدث الحسابات الخاصة لتوظيف مداخل قصد تغطية نفقات معينة ذات صلة بمصدر هذه المداخل وذلك للمساهمة في تمويل البرامج المنصوص عليها بقانون المالية. ولا يمكن اسناد اعتمادات من ميزانية الدولة لفائدة هذه الحسابات،

نفقات ميزانية الدولة: تشتمل على سبعة أقسام: نفقات التأجير، نفقات التسيير، نفقات التدخلات، نفقات الاستثمار، نفقات العمليات المالية، نفقات التمويل، النفقات الطارئة وغير الموزعة،

موارد الخزينة وتكاليفها: تشمل الموارد والتكاليف الناتجة عن: إدارة الدين العمومي، إدارة الصكوك، مسك حسابات الايداعات، تداول النقود والقيم الشبيهة بها، إدارة أموال العهد والودائع والأمانات على اختلاف أنواعها، قروض الخزينة وتسبيقاتها.

2. المرجع القانوني لإصدار البيانات

- القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

الأمر عدد 2856 لسنة 2011 مؤرخ في 7 أكتوبر 2011 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أبريل 1991 والمتعلق بتنظيم وزارة المالية، " تكلف الإدارة العامة للموارد و التوازنات بإعداد و نشر الإحصائيات المتعلقة بالمالية العمومية ".

3. مصادر البيانات

- منظومة "رفيق" المداخل الجبائية وغير الجبائية لميزانية الدولة،
- منظومة "سندة" للمداخل المرتبطة بالتجارة الخارجية،
- منظومة "أدب" لنفقات ميزانية الدولة،
- منظومة "سياد" لعمليات الدين الخارجي (الإقتراضات والتسديدات).

واصلت جائحة كوفيد-19 الإلقاء بظلالها خلال سنة 2021 حيث تعمّقت الأزمة الصحية وتواصلت تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية على المؤسسات والأفراد بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية وبلوغ معدل سعر النفط 70.7 دولارا للبرميل. وهو ما أدى إلى ضغوطات إضافية على التوازنات المالية.

وفي هذا الإطار تم تكريس كافة الجهود الوطنية للسيطرة على الجائحة والحد من تداعياتها على الاقتصاد بصفة عامة والمالية العمومية بصفة خاصة.

حيث كللت حملات التطعيم بالنجاح إذ تم تلقيح نسبة هامة من المواطنين مما مكن من التحكم في تفشي الفيروس والتقليص تدريجيا من التدابير الوقائية الصارمة. وبذلك إستعاد النشاط الاقتصادي تطوره تدريجيا خاصة فيما يتعلق بقطاع الخدمات وإستخراج النفط والغاز مما مكن من تسجيل نموا بـ 3.1% لكامل سنة 2021 مقابل تراجع بـ 8.7% خلال سنة 2020، كما تم التحكم نسبيا في عجز الميزانية حيث أفضى تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2021 إلى تسجيل عجز بـ 7.5% مقابل 8.3% مرسمة بقانون المالية التعديلي و 9.4% مسجلة سنة 2020.

على المستوى العالمي

تميز الوضع الاقتصادي العالمي خلال 2021 بتواصل تداعيات الازمة الصحية كوفيد-19 نتيجة ظهور سلالات جديدة متحورة و ذلك رغم التقدم الحاصل في عملية التلقيح خاصة بالبلدان المتقدمة. وهو ما أثر على الانتعاشة الاقتصادية التي اتسمت بالتفاوت بين البلدان وكذلك على مستوى القطاعات وذلك نتيجة اختلاف الإجراءات والسياسات المتخذة لاحتواء التداعيات السلبية التي خلفتها الجائحة الصحية.

وعليه وبناء على تقرير آفاق صندوق النقد الدولي الصادر في أبريل 2022 شهد النمو العالمي تطوراً بـ 6.1 % سنة 2021 مقابل تراجع بـ 3.1 % سنة 2020 ناتج أساساً عن نمو اقتصاد المملكة المتحدة (7.4 %) ونمو اقتصادات الأسواق الصاعدة و الاقتصادات النامية (6.8 %) واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية (5.7 %) و منطقة الأورو (5.3 %).

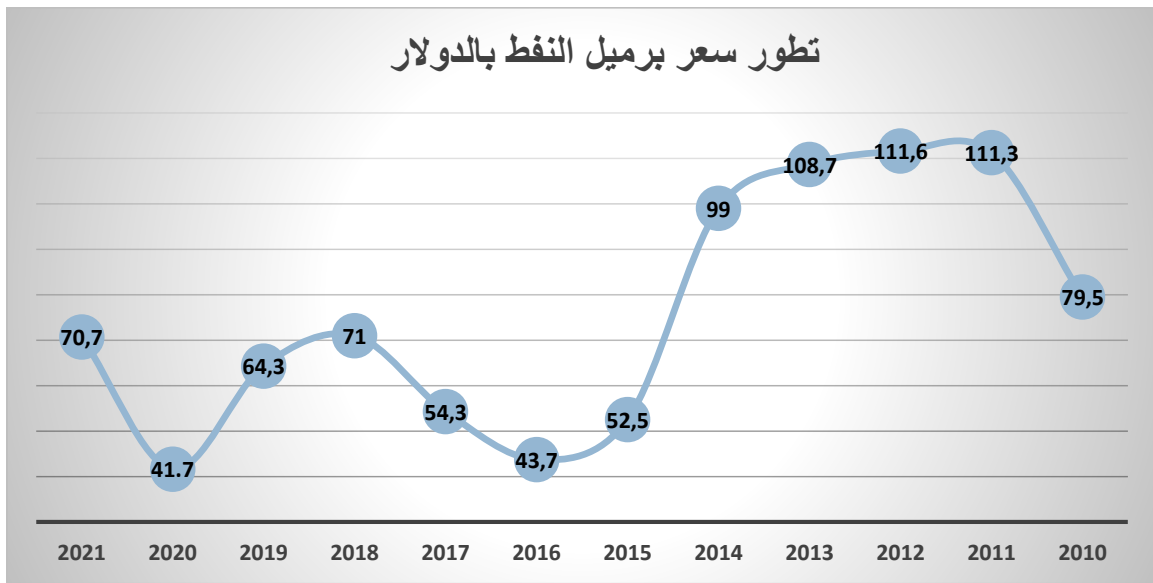
الناتج المحلي الإجمالي حسب البلدان (التغير السنوي %)

2021	2020	2019	
6.1	3.1-	2.8	الناتج العالمي
5.2	4.5-	1.6	الاقتصادات المتقدمة
5.7	3.4-	2.2	- الولايات المتحدة الأمريكية
5.3	6.3-	1.3	- منطقة الأورو
1.6	4.6-	0.3	- اليابان
7.4	9.8-	1.4	- المملكة المتحدة
4.6	5.3-	1.9	- كندا
6.8	2.3-	3.6	اقتصادات الأسواق الصاعدة و الاقتصادات النامية

المصدر: تقرير آفاق صندوق النقد الدولي أبريل 2022

سجلت معدلات التضخم ارتفاعا ملحوظا في كثير من دول العالم مقارنة بالمعدلات السائدة قبل جائحة كورونا، حيث بلغت 3.1 % في البلدان المتقدمة و 5.9 % في البلدان الصاعدة و النامية.

وبخصوص أسعار المواد الأولية، فقد شهدت أسعار المحروقات ارتفاعا هاما نتيجة عودة الإنتاج وارتفاع الطلب على المواد الأساسية حيث بلغ معدل سعر برميل "البرنت" 70.7 دولار للبرميل سنة 2021 مقابل 41.7 دولار للبرميل في 2020.



على المستوى الوطني

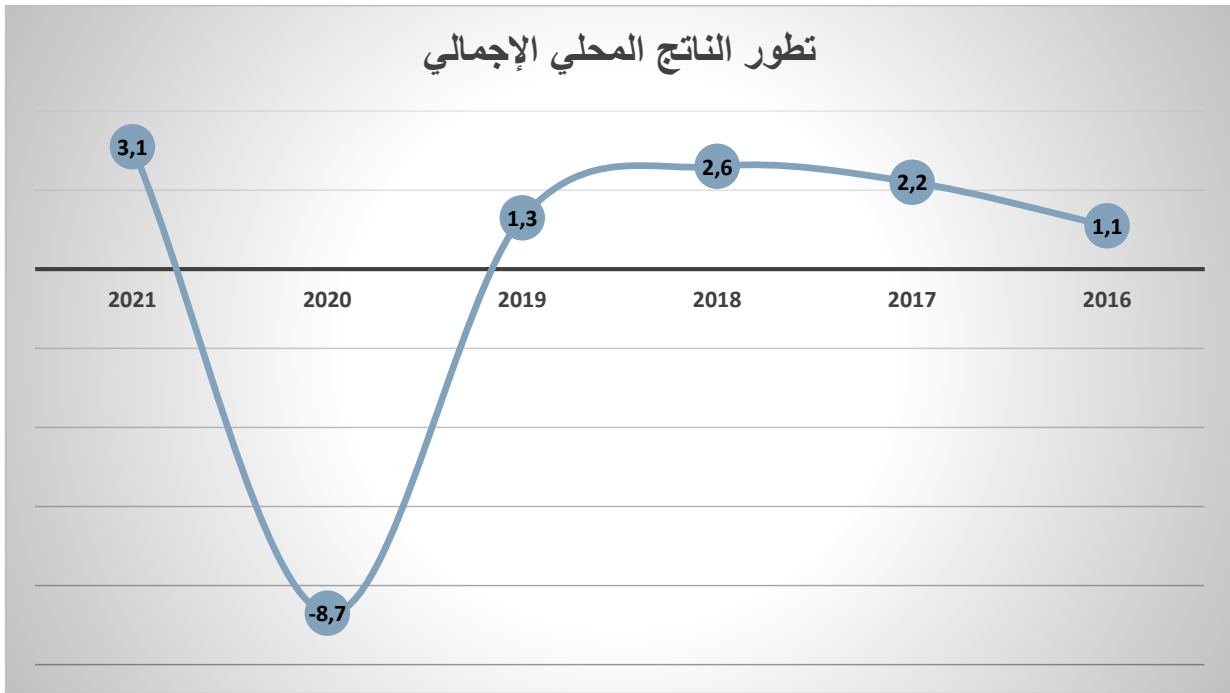
واصلت جائحة كورونا تأثيرها على الاقتصاد التونسي خلال سنة 2021 مما ساهم في تأجيل استعادة النمو لنسقه العادي قبل الجائحة.

✓ النمو الاقتصادي

تتابع تأثير الأزمة الصحية على أداء العديد من القطاعات المنتجة خاصة قطاع الخدمات حيث تأخر تعافي القطاع السياحي إلى جانب تراجع أداء القطاع الفلاحي بسبب النقص الحاد لصابة الزيتون مقارنة مع السنة الفارطة وتأثير الظروف المناخية الصعبة على الإنتاج الفلاحي. و في المقابل تم تسجيل تحسنا على مستوى انتاج النفط والغاز الطبيعي بالعلاقة مع دخول حقلي

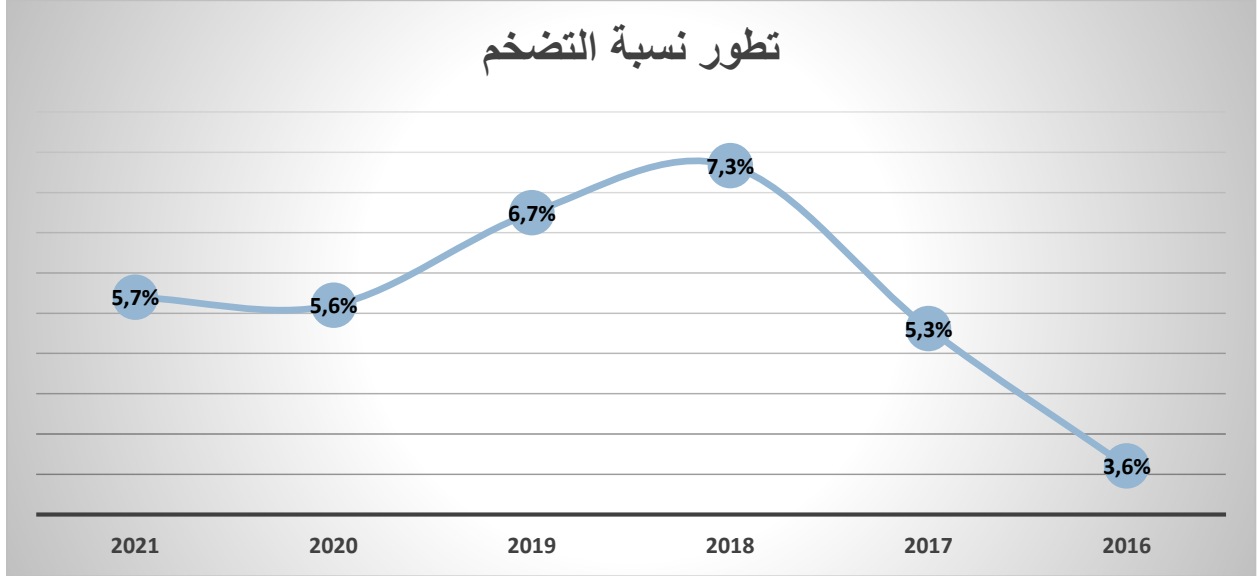
"نواة" و "حقل المنزل" طور الاستغلال إضافة إلى استرجاع الفسفاط نسق الإنتاج. كما استعادت القطاعات المعملية الموجهة للتصدير نشاطها تزامنا مع تطور الطلب الخارجي خاصة من قبل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأهم لتونس.

وهو ما أفضى إلى تحسن النمو الاقتصادي خلال سنة 2021 حيث بلغت نسبة النمو 3.1 % مقابل تراجع بـ 8.7 % في 2020 و 2.6 % مقدرة في القانون المالية التعديلي و 4 % مقدرة أوليا.



✓ أسعار الاستهلاك

حافظت الأسعار عند الاستهلاك على المستوى الوطني تقريبا على نفس المستوى المسجل سنة 2020 حيث سجلت نسبة التضخم 5.7% خلال سنة 2021 مقابل 5.6% خلال سنة 2020، كما يبينه الرسم البياني التالي:

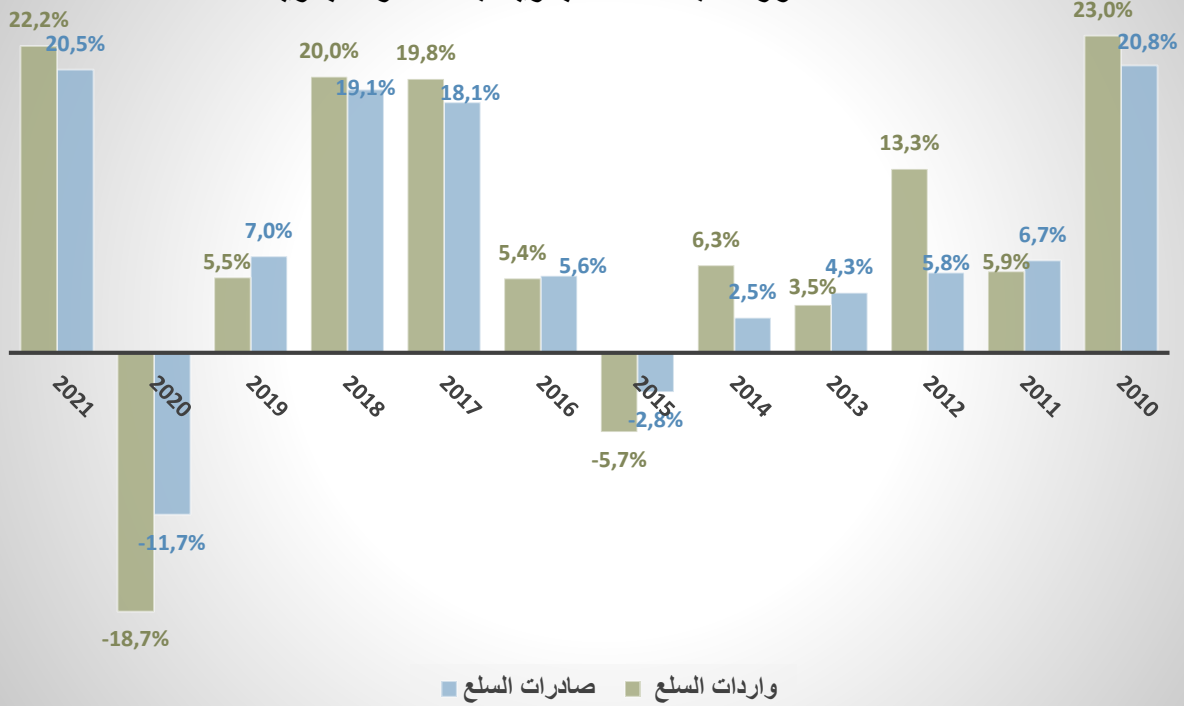


✓ المبادلات التجارية

شهدت الواردات بالأسعار الجارية تطورا بـ 22.2% مقابل تراجع بـ 18.7% في موفى سنة 2020، ويعزى هذا الإرتفاع المسجل إلى تطور الواردات في جلّ القطاعات منها: التجهيز (+16%) و المواد الأولية و نصف المصنعة (+29.7%) و المواد الإستهلاكية (+17%) و مواد الطاقة (29.3%).

كما شهدت الصادرات بالأسعار الجارية تحسنا بـ 20.5% في موفى سنة 2021 مقابل تراجعا بـ 11.7% خلال سنة 2020، مرده تطور الصادرات في العديد من القطاعات منها ارتفاع صادرات قطاع الطاقة بـ 39% و قطاع الفسفاط و مشتقاته بـ 83.2% و قطاع النسيج والملابس و الجلد بـ 14.4% و قطاع الصناعات الميكانيكية و الكهربائية بـ 21.9%.

تطور المبادلات التجارية بالأسعار الجارية



أسعار صرف أهم العملات الأجنبية

إتسمت سنة 2021 على مستوى أسعار صرف أهم العملات الأجنبية بتحسّن سعر صرف الدينار مقابل الدولار واليان الياباني وتراجعته مقابل الأورو. حيث تم تسجيل معدل 3.296 دينار مقابل الأورو في 2021 و 3.207 دينار في 2020.

2021	2020	2019	2018	2017	
2,796	2,811	2,933	2,647	2,420	الدولار
3,296	3,207	3,285	3,127	2,724	الأورو
25,299	26,301	26,830	23,781	21,322	اليان الياباني

المصدر: البنك المركزي التونسي

وفي ظل إستمرار جائحة كورونا و تداعياتها على جميع القطاعات لاسيما قطاع الصحة وعلى كافة الفئات وخاصة الفئات الضعيفة منها ، تم اتخاذ عدة إجراءات نذكر منها:

❖ الترفيع في نفقات صندوق دعم الصحة العمومية بقيمة 55 م د للوصول لمبلغ 100 م د مقابل 45 م د متوقعة في قانون المالية 2021.

❖ إعانات إستثنائية للعائلات محدودة الدخل 300 د لفائدة 900.000 عائلة بقيمة 270 م د ممولة عن طريق قرض من البنك الدولي.

❖ منح إعتمادات للمشاريع الصغيرة التي تأثرت سلبيا بالجائحة عن طريق البنك التونسي للتضامن.

❖ خلاص متلخذات المزودين (تجهيزات و معدات بناء) (70 م د)

❖ نفقات لمجابهة كوفيد-19 في حدود 643 م د موزعة كما يلي :

➤ شراء أدوات الحماية الفردية (البنك الدولي: 59 م د)

➤ تمويل اقتناء اللقاحات (البنك الدولي: 160 م د)

➤ برنامج خاص بالوقاية (FADES : 70 م د)

➤ خط تمويل لدعم المؤسسات الصحية للإنفاق الإضافي على مرضى كوفيد-19

(193 م د)

➤ إقتناء إختبارات التفصي للفيروس و الأدوية و التجهيزات الطبية (81 م د)

➤ إقتناء الأكسيجين الطبي (31 م د)

➤ نفقات أخرى (إدارة النفايات الطبية وأجور العاملين المتعاقدين في القطاع

الصحي) (49 م د).

وعلى ضوء هذا، أفضى تنفيذ ميزانية الدولة الى موفى ديسمبر لسنة 2021 الى:

✓ ارتفاع مداخل الميزانية ب 10% (33547 م د مقابل 30494 م د الى موفى ديسمبر 2020)،

✓ تطور نفقات الميزانية ب 5.7% (43242 م د مقابل 40894 م د الى موفى ديسمبر 2020)،

✓ بلوغ عجز الميزانية 9789 م د أو 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز 11229 م د أو 9.4% من الناتج المحلي الإجمالي الى موفى ديسمبر 2020،

✓ ارتفاع حجم الدين العمومي الى 79.2% من الناتج مقابل 77.8% الى موفى ديسمبر 2020.

ويحصل الجدول التالي التوازنات العامة لميزانية الدولة إلى موفى ديسمبر 2021:

جدول التوازنات العامة للميزانية

1- موارد الدولة و تكاليفها

	2021	2020	2019		
نسبة الإنجاز	نتائج	ق م ت			
98,8%	54 854	55 520	48 838	42 275	جملة موارد الدولة
97,4%	33 547	34 449	30 494	32 185	1. موارد الميزانية
101,1%	21 307	21 071	18 343	10 090	2. موارد الخزينة
98,8%	54 855	55 520	48 837	42 275	جملة تكاليف الدولة
97,7%	43 242	44 241	40 894	35 778	1. تكاليف الميزانية
103,0%	11 613	11 279	7 943	6 497	2. تكاليف الخزينة دون تمويل العجز

2- عمليات الميزانية

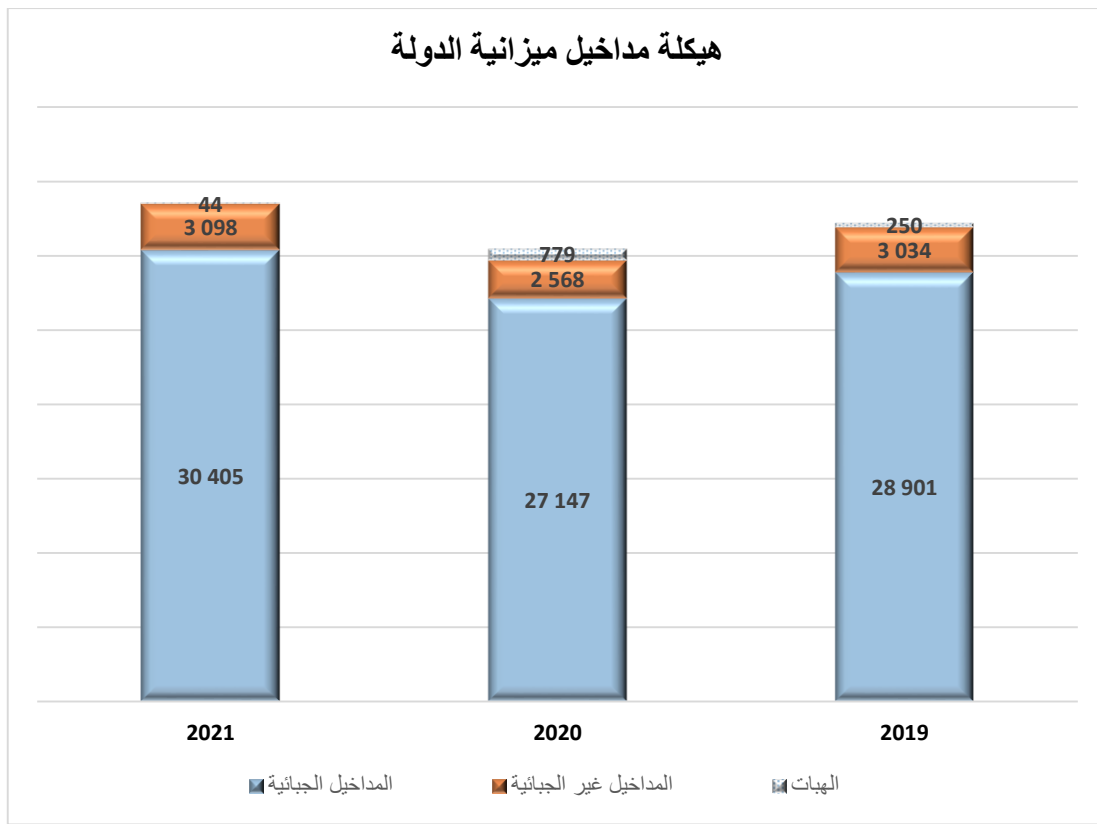
	2021	2020	2019		
نسبة الإنجاز	نتائج	ق م ت			
97,4%	33 547	34 449	30 494	32 185	جملة مداخيل الميزانية
98,7%	30 405	30 816	27 147	28 901	1. المداخيل الجبائية
99,8%	3 098	3 103	2 568	3 034	2. المداخيل غير الجبائية
8,4%	44	530	779,2	249,9	3. الهبات
97,7%	43 242	44 241	40 894	35 778	جملة نفقات الميزانية
99,2%	20 182	20 345	19 203	16 765	1. نفقات التأجير
90,0%	1 967	2 186	2 357	1 606	2. نفقات التسيير
97,6%	12 583	12 896	11 223	9 970	3. نفقات التدخلات
107,0%	4 513	4 218	4 186	4 125	4. نفقات الاستثمار
100,3%	303	302	189	107	5. نفقات العمليات المالية
97,7%	3 695	3 782	3 736	3 205	6. نفقات التمويل
		511		0	7. النفقات الطارئة و غير الموزعة
99,0%	-9 695	-9 792	-10 400	-3 593	1. النتيجة الجمالية باعتبار الهبات الخارجية والتخصيص و المصادرة
	-7,4%	-7,8%	-8,7%	-2,9%	النسبة من الناتج
91,9%	-6 094	-6 635	-7 493	-938	2. النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات الخارجية والتخصيص و المصادرة
	-4,7%	-5,3%	-6,3%	-0,8%	النسبة من الناتج
94,0%	-9 789	-10 417	-11 229	-4 143	3. النتيجة الجمالية دون اعتبار الهبات الخارجية والتخصيص و المصادرة
	-7,5%	-8,3%	-9,4%	-3,4%	النسبة من الناتج

3- عمليات الخزينة

	2021	2020	2019	
نسبة الإنجاز	نتائج	ق م ت		
101,1%	21 307	21 071	18 343	10 090
				موارد الخزينة
69,7%	14 128	20 270	15 897	9 693
60,6%	7 360	12 150	4 771	7 053
83,4%	6 768	8 120	11 126	2 640
896,2%	7 179	801	2 447	397
145,1%	218	150	159	182
	6 961	651	2 288	215
				تكاليف الخزينة
99,7%	11 097	11 129	7 398	6 397
100,0%	4 952	4 953	3 108	1 163
99,5%	6 144	6 176	4 290	5 234
99,0%	9 695	9 792	10 400	3 593
344,0%	516	150	545	100

I. مداخل ميزانية الدولة

بلغت مداخل ميزانية الدولة الى موفى ديسمبر 2021 حوالي 33547 م د مقابل 30494 م د الى موفى ديسمبر 2020 مسجلة بذلك تطورا صافيا بـ 10% أو 3053 م د مرده إرتفاع المداخل الجبائية بـ 3258 م د و المداخل غير الجبائية بـ 530 م د مقابل تراجع الهبات الخارجية بـ 735 م د.



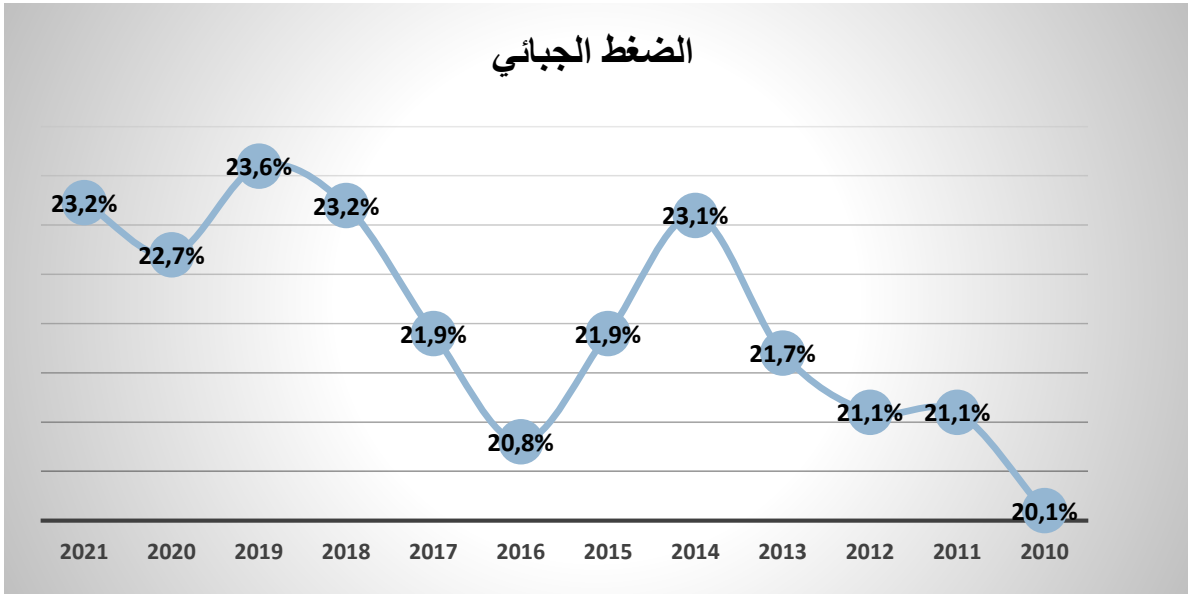
بلغ مناب المداخل الجبائية من جملة مداخل الميزانية 90.6% الى موفى سنة 2021 مقابل 89 % في نفس الفترة من السنة الفارطة و 89.5% مقدرة في قانون المالية التعديلي لسنة 2021.

ومثلت المداخل غير الجبائية 9.2% الى موفى سنة 2021 من جملة مداخل الميزانية و 0.1 % بعنوان هبات خارجية.

1. المداخل الجبائية

بلغت المداخل الجبائية لميزانية الدولة الى موفى ديسمبر 2021 ما يعادل 30405 م د مقابل 27147 م د موفى ديسمبر سنة 2020 مسجلة بذلك زيادة ب 3258 م د أو 12% ويعزى هذا التطور أساسا إلى :

- ارتفاع الضريبة على الدخل ب 539 م د أو 6.0% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 مقابل 6.3% مقدرة في قانون المالية التعديلي.
 - تطور الضريبة على الشركات ب 73 م د أو 2.3% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 مقابل 18.6% مقدرة في قانون المالية التعديلي .
 - زيادة الموارد المرتبطة بالأداءات غير المباشرة ب 2645 م د أو 17.5% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 مقابل 16.7% مقدرة في قانون المالية التعديلي.
- ويعزى هذا التطور إلى العديد من العوامل كالتحسن في نسق النشاط الاقتصادي (3.1%) و ارتفاع الواردات من جهة و مردود التدابير الجبائية المتخذة في قانون المالية 2021 من جهة أخرى .
- وقد أفضت هذه النتائج الى تسجيل نسبة ضغط جبائي في حدود 23.2 % من الناتج مقابل 22.7 % إلى موفى سنة 2020 كما يبينه الرسم البياني التالي:



وحسب نظام الاستخلاص:

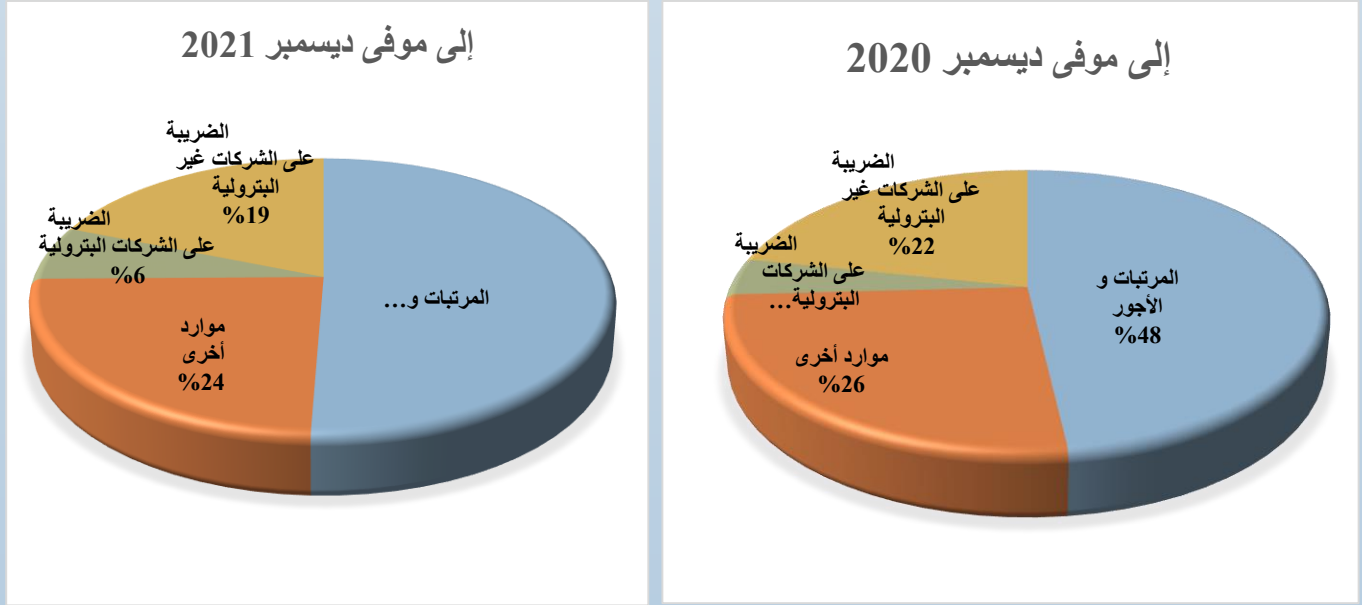
- سجلت المداخل الجبائية بالنظام الداخلي تطورا بـ 2267 م د أو 11.1 % إلى موفى ديسمبر 2021 مقارنة مع النتائج المسجلة الى موفى السداسي الثاني من 2020 مقابل 13.2 % مقدرة في قانون المالية التعديلي أو نسبة إنجاز بـ 98.2 %.
- كما تطورت المداخل الجبائية المتأتية من التوريد بـ 991 م د أو 14.7 % إلى موفى ديسمبر 2021 مقارنة مع النتائج المسجلة الى موفى السداسي الثاني من 2020 مقابل 14.5 % مقدرة في قانون المالية التعديلي أو نسبة إنجاز بـ 100.2 %.

المداخل الجبائية

2021			2020	2019	
نسبة الإنجاز	نتائج	ق م ت			
98,7%	30405	30816	27147	28901	المداخل الجبائية
98,2%	22656	23080	20389	21480	نظام داخلي
100,2%	7748	7736	6758	7421	نظام ديواني
96,0%	12681	13214	12068	12648	الأداءات المباشرة
99,7%	9485	9510	8945	8813	الأداء على الدخل
98,6%	6419	6510	5813	5488	* المرتبات و الأجور
102,2%	3066	3000	3133	3325	*موارد أخرى
86,3%	3196	3704	3123	3835	الضريبة على الشركات
79,1%	800	1011	510	1121	*الضريبة على الشركات البترولية
89,0%	2396	2693	2613	2714	*الضريبة على الشركات غير البترولية
100,7%	17724	17602	15079	16253	الأداءات غير المباشرة
105,7%	1420	1343	1228	1284	المعالييم الديوانية
100,7%	8765	8700	7201	7797	الأداء على القيمة المضافة
92,4%	3203	3466	2889	2872	معلوم الإستهلاك
105,9%	4336	4093	3761	4299	أداءات ومعالييم مختلفة

❖ **الأداءات المباشرة:** بلغت 12681 م د في موفى ديسمبر 2021 مسجلة بذلك إرتفاعا صافيا بـ 612 م د أو 5.1 %.

هيكله الأداءات المباشرة



تميزت الأداءات المباشرة إلى موفى السداسي الثاني من 2021 بما يلي :

- تطور الضريبة على الدخل بـ 539 م د أو 6.0% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 و مقابل 6.3% مقدرة في قانون المالية التعديلي، ويفسر هذا التطور المحدود بإنعكاس مردود بعض الإجراءات المتخذة في قانون المالية الأصلي لسنة 2021 و المتعلقة بالتخفيض في نسبة الخصم من المورد (الفصل 14 و 17)، إضافة إلى منح تخفيض قدره 200 دينار شهريا في ضريبة الدخل للأشخاص الذين سيحصلون على سكن في عامي 2021 و 2022 (الفصل 19)، ارتفاع في المرتبات و الأجر (+10.4%) .

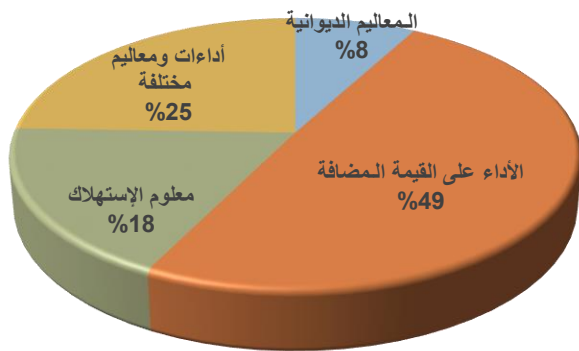
- ارتفاع الضريبة على الشركات بـ 73 م د أو 2.3% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 متأت بالخصوص من الضريبة على الشركات البترولية (+290 م د) بالعلاقة مع ارتفاع أسعار النفط العالمية (معدل 70.7 \$ للبرميل خلال سنة 2021 مقابل 41.6 \$ للبرميل خلال سنة 2020) مقابل تراجع بـ 211 م د بالمقارنة مع قانون المالية التعديلي وهذا يعود أساسا إلى تراجع الإنتاج في حدود 9 % .

• تراجع الضريبة على الشركات غير البترولية بـ 217 م د أو 8.3 % مقارنة بالنتائج المسجلة إلى موفى ديسمبر 2020 و بـ 297 م د أو 11% مقارنة بقانون المالية التعديلي، ويفسر هذا التراجع أساسا بالإجراءات المتخذة سنة 2020 لمساندة المؤسسات المتضررة من جائحة كوفيد-19 (المرسوم 6 و المرسوم 30) وإجراءات قانون المالية لسنة 2021 و خاصة تلك المتعلقة بالتخفيض في بعض نسب الخصم من المورد .

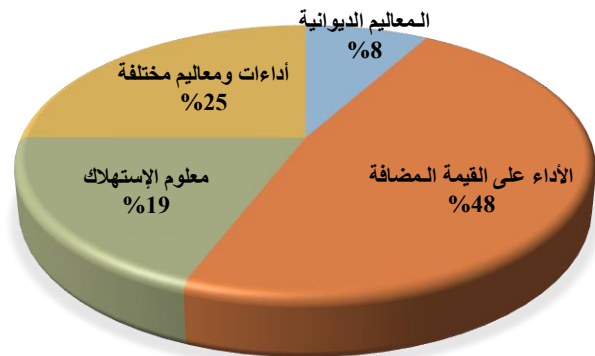
❖ **الأداءات غير المباشرة:** بلغت 17724 م د في موفى ديسمبر 2021 مسجلة بذلك إرتفاعا بـ 2645 م د أو 17.5 % مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة. يعود هذا التطور أساسا لإرتفاع مردود القيمة المضافة بالنظامين الداخلي و الديواني بـ 1564 م د أو 21.7 % مقابل النتائج المسجلة في 2020 و مردود المعاليم الديوانية (+15.6%) و معلوم الاستهلاك (+10.9%).

هيكلية الأداءات غير المباشرة

إلى موفى ديسمبر 2021



إلى موفى ديسمبر 2020



تميزت الأداءات غير المباشرة الى موفى السادسي الثاني من سنة 2021 أساسا بـ:

- نمو مردود المعاليم الديوانية بـ 15.6% أو 192 م د مقابل تراجع بـ 4.4 % في نفس الفترة من السنة الفارطة و تطور بـ 9.3% مقدر بقانون المالية التعديلي وذلك بالعلاقة مع تطور الواردات بالأسعار الجارية بـ 22.2 % في خلال 2021 .

- ارتفاع الأداء على القيمة المضافة بـ 21.7% أو 1564 م د، مقابل تراجع بـ 7.7% في نفس الفترة من سنة 2020، بالعلاقة أساسا بإستعادة النشاط الإقتصادي حيث ارتفعت نسبة النمو إلى 3.1%.

- تطور مردود المعلوم على الاستهلاك بـ 10.9% مقابل نمو بـ 0.6% في نفس الفترة من سنة 2020 و 20% مقدر بقانون المالية التعديلي وذلك أساسا نتيجة مردود إجراءات قانون المالية لسنة 2021 و القاضية بالترفيه في معلوم الإستهلاك على الجعة و المشروبات الكحولية و إحداث معلوم على السكر. و تتأتى الزيادة في مردود المعلوم على الإستهلاك (314 م د) أساسا من المواد التالية:

◀ المشروبات الكحولية : +100 م د

◀ السيارات : +96 م د بالعلاقة مع ارتفاع عدد السيارات السياحية الموردة 61299 سيارة موردة في موفى ديسمبر 2021 بقيمة 2236 م د مقابل 44602 سيارة موردة بقيمة 1497 م د في نفس الفترة من 2020.

◀ المحروقات: +51 م د

◀ التبغ : +29 م د

و بذلك سجلت المداخل بعنوان الأداءات غير المباشرة زيادة بـ 122 م د مقارنة مع تقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2021 أو نسبة انجاز بـ 100.7%.

2. المداخل غير الجبائية

بلغت المداخل غير الجبائية (دون اعتبار استخلاص أصل القروض و الهبات الخارجية) إلى موفى ديسمبر 2021 ما قدره 3098 م د مقابل 2568 م د الى موفى ديسمبر 2020 أي بتطور صافي قدره 530 م د أو 20.6% .

المداخل غير الجبائية

نسبة الإنجاز	نتائج	ق م ت	2020	2019	2021
99,2%	593	598	280	532	مداخل النفط
105,8%	582	550	332	323	مداخل عبور أنبوب الغاز
93,3%	807	865	933	1068	مرايبح وفوائض الشركات و المؤسسات العمومية
128,0%	77	60	49	60	استخلاص فائدة القروض
99,7%	87	88	87	78	دفوعات صناديق الضمان
52,6%	50	95	50	300	مداخل المصادرة
106,4%	902	848	837	673	مداخل أخرى
99,8%	3098	3103	2568	3034	الجملة

و تتميز المداخل غير الجبائية الى موفى ديسمبر من سنة 2021 أساسا بـ:

✓ تحسن مداخل النفط بـ 313 م د أو 112% مقارنة مع نفس الفترة من 2020 مرده تطور الأسعار العالمية للنفط بالإضافة إلى زيادة الإنتاج الوطني للنفط (+25%) والغاز(+19%) بالعلاقة أساسا مع مردود حقل نواردة ودخول حقل المنزل طور الانتاج سنة 2021.

✓ تطور مداخل أتاوة عبور الغاز الجزائري للبلاد التونسية بـ 250 م د أو 75% مرده بالاساس إرتفاع الأسعار العالمية للنفط من ناحية، وارتفاع كميات الغاز الجزائري العابرة للتراب التونسي الى 21.7 مليار متر مكعب مقابل 12.2 مليار متر مكعب في موفى 2020 من ناحية أخرى.

✓ تراجع مرايبح وفوائض الشركات و المؤسسات العمومية بـ 126 م د بالعلاقة مع تراجع مرايبح البنك المركزي بـ 136 م د وبالرغم من تحسن مردود المؤسسات العمومية الغير بترولية بـ 150 م د (181 م د في موفى ديسمبر 2021 مقابل 31 م د في موفى ديسمبر 2020) بما في ذلك البنوك (+22.7 م د).

3. الهبات

تمت تعبئة الهبات الخارجية في حدود 44 م د الى موفى ديسمبر 2021 مقابل 779 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي نقص بـ 734.7 م د أو 94.3% بالعلاقة مع الظرفية التي ميزت 2020 و المتمثلة في جائحة كوفيد-19.

و قد سجلت الهبات الخارجية نسبة انجاز في حدود 8.4% بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2021.

II. موارد الخزينة

بلغت موارد الخزينة لتمويل الميزانية إلى موفى ديسمبر 2021 حوالي 21307 م د مقابل 18343 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي زيادة صافية بـ 16.2% أو 2964 م د متأتية أساسا زيادة في موارد الخزينة الأخرى (4732 م د) مقابل تراجع بعنوان موارد الاقتراض 1769 م د.

موارد الخزينة

نسبة الإنجاز	2021		2020		2019	
	نتائج	ق م ت	ق م ت	ق م ت	ق م ت	
83,4%	6 768	8 120	11 126	2 640		الاقتراض الداخلي
60,6%	7 360	12 150	4 771	7 053		الاقتراض الخارجي
51,3%	5 670	11 050	3 802	4 066		دعم الميزانية
163,0%	1548,3	950	849	669		القروض الخارجية الموظفة لمشاريع الدولة
94,5%	141,7	150	120	100		القروض المحالة للمؤسسات العمومية
				2 218		السوق المالية العالمية
69,7%	14 128	20 270	15 897	9 693		جملة موارد الاقتراض
893,8%	7 179	801	2 447	397		موارد خزينة أخرى
145,1%	218	150	159	182		استخلاص أصل قروض
	6 961	651	2 288	215		موارد خزينة مختلفة
101,0%	21 307	21 071	18 343	10 090		جملة موارد الاقتراض والخزينة

تكاليف الدولة

I. تكاليف الميزانية

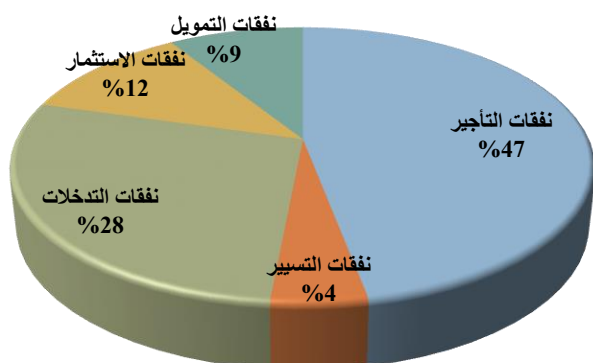
أفضى تنفيذ ميزانية الدولة على مستوى النفقات في موفى ديسمبر 2021 إلى تسجيل 43242 م د مقابل 40894 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي زيادة بـ 2348 م د أو 5.7%.
و بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2021 شهدت نفقات ميزانية الدولة إقتصادا بـ 999 م د أو 2.3%.

نفقات ميزانية الدولة

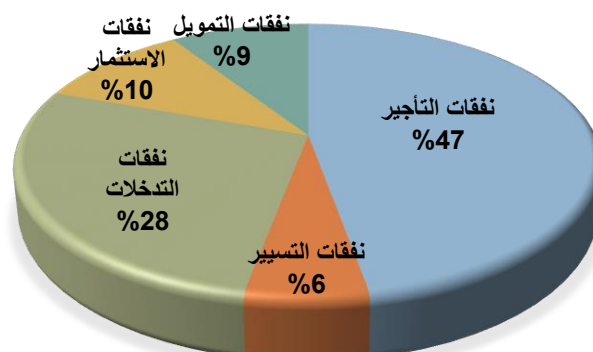
نسبة الإنجاز	2021		2020	2019	
	نتائج	ق م ت			
99,2%	20 182	20 345	19 203	16 765	نفقات التأجير
89,9%	1 967	2 186	2 357	1 606	نفقات التسيير
97,6%	12 583	12 896	11 223	9 970	نفقات التدخلات
100,1%	6 031	6 027	4 486	4 788	الدعم
100,0%	2 200	2 200	2 416	1 800	المواد الأساسية
100,0%	3 327	3 327	1 470	2 538	المحروقات
100,8%	504	500	600	450	النقل
104,1%	3 900	3 748	2 746	1 934	تدخلات ذات صبغة تنموية
85,0%	2 652	3 121	3 991	3 248	تدخلات دون الدعم
107,0%	4 513	4 218	4 186	4 125	نفقات الاستثمار
100,3%	303	302	189	107	نفقات العمليات المالية
97,7%	3 695	3 782	3 736	3 205	نفقات التمويل
		511			النفقات الطارئة و غير الموزعة
97,7%	43 242	44 241	40 894	35 778	جملة النفقات

هيكل نفقات ميزانية الدولة

إلى موفى ديسمبر 2021

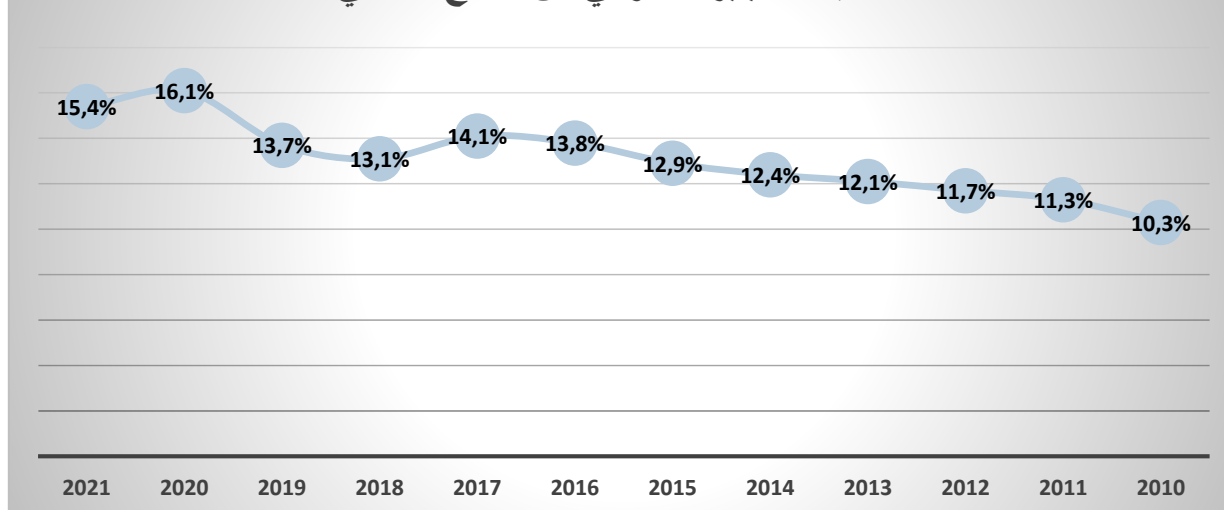


إلى موفى ديسمبر 2020



(1) **نفقات التآجير:** سجلت زيادة بـ 5.1% أو 979 م د بالمقارنة مع نتائج موفى ديسمبر 2020 و توفير بـ 0.8% مقارنة مع قانون المالية التعديلي 2021 و شبه إستقرار مع التوقعات الأولية (0.3%).

نسبة التآجير العمومي من الناتج المحلي



(2) نفقات التسيير: شهدت إقتصادا بـ 390 م د أو 16.6 % إلى موفى ديسمبر 2021 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020 . كما شهدت هذه النفقات إنخفاضا بـ 219 م د أو 10% مقارنة مع تقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2021 .

(3) نفقات التدخلات: شهدت زيادة صافية بـ 1360 م د أو 12.1 % وتميزت النفقات بعنوان التدخلات إلى موفى ديسمبر 2021 أساسا بـ :

✓ **التدخلات دون الدعم (-185م د) :** تميزت النفقات بعنوان التدخلات دون الدعم خاصة بـ :

- المساعدات الإستثنائية للعائلات المعوزة و محدودة الدخل 300 د لفائدة 900.000 عائلة (270 م د) ممولة عن طريق قرض من البنك الدولي.

- منح قروض لأصحاب المشاريع المتضررة من جائحة كوفيد-19 من طرف البنك التونسي للتضامن (20 م د) .

- نفقات دعم صندوق الصحة العمومية (55 م د) للوصول لمبلغ 100 م د مقابل 45 م د مسجلة في قانون المالية 2021.

✓ **نفقات الدعم (+1545 م د):**

- حيث تطورت نفقات دعم المحروقات من 1470 م د في موفى ديسمبر 2020 إلى 3327 م د في موفى ديسمبر 2021 أي زيادة بـ 1857 م د ، وهو نفس المبلغ المنصوص عليه في قانون المالية التعديلي. وتعود هذه الزيادة إلى الإرتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط (معدل 70.7 \$ للبرميل خلال سنة 2021 مقابل 41.6 \$ للبرميل خلال سنة 2020) وذلك بالرغم من الترفيع في أسعار البيع للعموم في إطار آلية التعديل الأوتوماتيكي للأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم رصد مبلغ 401 م د لدعم المحروقات في قانون المالية الأصلي وقد تم إحتسابه على أساس فرضيات سعر النفط 45 دولارا للبرميل و سعر صرف الدولار 2.800 دينار. وبعد الإرتفاع المسجل في أسعار النفط خلال 2021 تمت مراجعة هذه الفرضيات في قانون المالية التعديلي و إعتداد معدل 70 دولار للبرميل وسعر صرف الدولار بـ 2.800 دينار.

- أما في ما يخص دعم المواد الأساسية فقد عرفت تقلصا بـ 216 م د (2416 م د في موفى ديسمبر من سنة 2020 مقابل 2200 م د في موفى ديسمبر 2021) وهو نفس المبلغ المسجل في قانون المالية التعديلي والأصلي لسنة 2021.

- كما تم رصد 504 م د لدعم النقل إلى موفى ديسمبر 2021 مقابل 600 م د من نفس الفترة من سنة 2020.

- (4) نفقات الاستثمار والعمليات المالية: شهدت ارتفاعا قدره 441 م د أو 10 %
- (5) نفقات التمويل: شهدت تراجعا بـ 41.4 م د أو 1.1 %.

II. تكاليف الخزينة

بلغت تكاليف الخزينة الى موفى السادسي الثاني من سنة 2021 حوالي 21307 م د مقابل 18343 م د في نفس الفترة من سنة 2020 أي زيادة صافية بـ 2964 م د أو 16.2 % موزعة كما يلي:

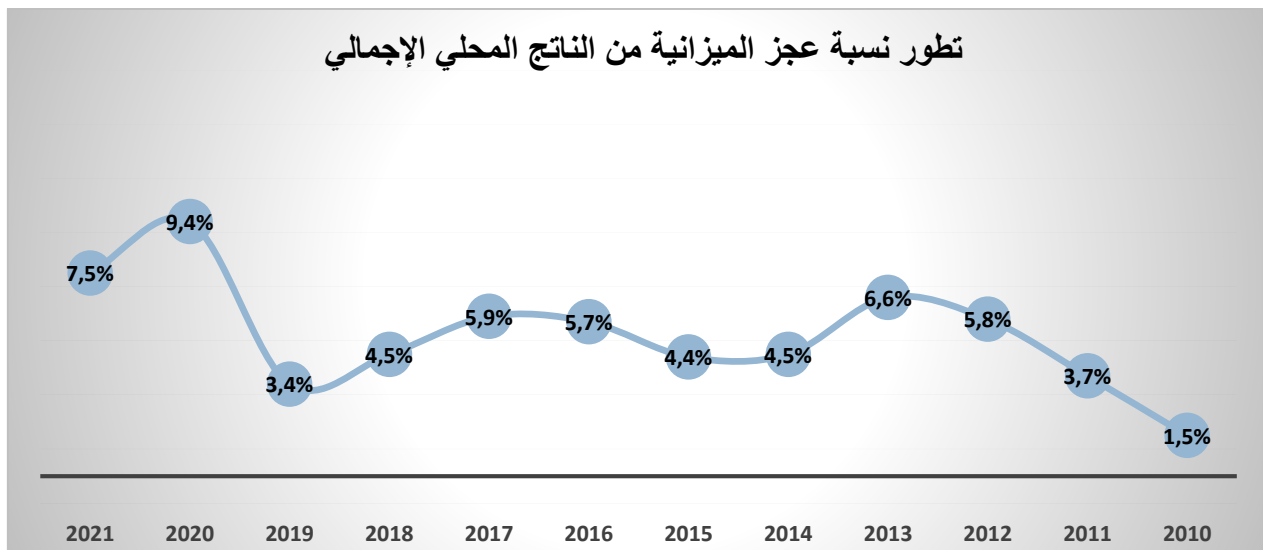
- ✓ تسديد أصل الدين الداخلي (+1844 م د)،
- ✓ تسديد أصل الدين الخارجي (+1854 م د)،
- ✓ تمويل عجز الميزانية (- 705 م د)،
- ✓ قروض و تسبيقات الخزينة (-29 م د).

تكاليف الخزينة

نسبة الإنجاز	نتائج	ق م ت	2020	2019	
100%	11097	11129	7398	6397	تسديد أصل الدين
100%	4952	4953	3108	1163	أصل الدين الداخلي
99%	6144	6176	4290	5234	أصل الدين الخارجي
99%	9695	9792	10400	3593	تمويل العجز بإعتبار الهبات و المصادرة
344%	516	150	545	100	قروض و تسبيقات الخزينة
101%	21307	21071	18343	10090	تكاليف الخزينة

عجز ميزانية الدولة

و بناءا على ما سبق، أفضى تنفيذ ميزانية الدولة الى موفى ديسمبر 2021 إلى عجز دون اعتبار مداخل الهبات الخارجية والمصادرة في حدود 9789 م د أو 7.5% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 11229 م د أو 9.4% من الناتج المحلي الاجمالي في نفس الفترة من سنة 2020 أي تحسن لعجز ميزانية الدولة بما قيمته 1440 م د. وباعتبار موارد الهبات والمصادرة، ينخفض هذا العجز الى 9695 م د أي 7.4% من الناتج.



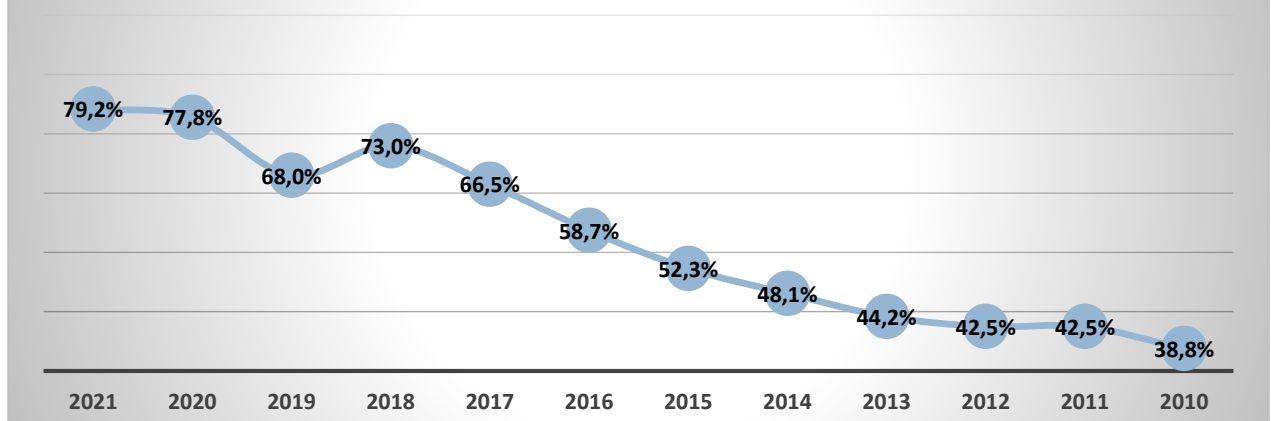
❖ حجم الدين العمومي

بلغ حجم الدين العمومي الى موفى السداسي الثاني من سنة 2021 حوالي 103679 م د مقابل 93040 م د في نفس الفترة من سنة 2020 أي زيادة ب 10639 م د أو 11.4% .

هيكلية حجم الدين العمومي

2021	2020	2019	
نتائج	ق م ت	نتائج	
40 819	40 061	31 754	24 727
39,4%	37,1%	34,1%	29,7%
62 860	67 783	61 287	58 606
60,6%	62,9%	65,9%	70,3%
103 679	107 844	93 040	83 334
79.2%	85,6%	77,8%	68,0%

تطور نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي



و تتوزع هيكله حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات الأجنبية كما يلي:

